عبد الحميد درويش

لمحة تاريخية عن
أكراد الجزيرة

عبد الحميد درويش

لمحة تاريخية عن
أكراد الجزيرة

(رد على د. سهيل الزكار)

كانون ثاني ١٩٩٦

مـــدخل

ان السياسة التي يدعو لها الدكتور سهيل الزكار في محاضرته التي بين ايدينا ، ليست وليدة اليوم او الامس ، بل تمتد لعدة عقود مضت ، حيث بدأت الاوساط الشوفينية منذ أواسط الخمسينيات تخطط لتهيئة الاجواء المناسبة من أجل تطبيق سياسة التمييز القومي ازاء الاكراد ، ولتحقيق هذه الغاية قامت بنشر مقالات واصدار كراسات تدعـــــو علانية الى ممارسة سياسة استثنائية خاصة حيال الاكراد وتنفيذ مشاريع من شأنها تعريب المناطق الكردية وعلى الأخص منطقة الجزيرة وانشاء حزام من المواطنين العرب يشكل حاجزا بين أكراد تركيا وسوريا .. بالاضافة الى ما سمي بتطعيم منطقة جبل الاكراد (عفرين) بالعناصر العربية ، وكان الكراس الذي اصدره محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية بالحسكة عام ١٩٦٢ تحت عنوان " دراسة

حول محافظة الجزيرة من النواحي السياسية والاجتماعية والقومية " تجسيدا لمجمل هذه التوجهات والآراء ، وذروة الأفكار الشوفينية والعنصرية ، فقد تضمن جملة من الاقتراحات الرامية الى صهر الأكراد والقضاء على خصائصهم القومية وهي :

١ـ أن تعمد الدولة الى تهجير الأكراد الى الداخل ، مع التوزيع في الداخل ، ومع ملاحظة عناصر الخطر أولا" فأول .

٢ ـ سياسة التجهيل ، أي عدم انشاء مدارس أو معاهد لأن بنائها أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ .

٣ ـ سحب الجنسية السورية منهم ومن ثم تهجيرهم .

٤ ـ سد باب العمل أمامهم حتى نجعلهم في وضع غير مستقر وغير قادرين على التحرك ، كي يكونوا أمام الرحيل في كل وقت .

٥ ـ شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية مركزة على الأكراد .

٦ ـ نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكرادِ وارسال مشايخ بخطة مرسومة عربا" أقحاحا".

٧ ــ ضرب الأكراد في بعضهم وهذا سهل وميسور ، باثارة من يدعون بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة .

٨ ــ اسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود ، فهم رقابة على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم ونقترح أن تكون هذه العشائر شمر ، لأنهم مضمونين قوميا" مئة بالمئة .

٩ ــ جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة توضع فيها قطعات عسكرية مهمتهااسكانالعرب واجلاء الأكراد .

١٠ ــ انشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكريا" كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماما" .

١١ ــ عدم السماح لمن لا يتكلم العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة .

١٢ ــ منع اعطاء الجنسية مطلقا" لمن يريد السكن في تلك المناطق مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية ..الخ). (نقلا" من، كراس محمد طلب هلال: الصفحات ٤٦ ، ٤٧،٤٨) .

هذا وان هذه المقترحات (يقول محمد طلب هلال) ليست كافية بل أردنا منها اثارة المسؤولين بحسب خبرتنا لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة لتؤخذ الذكرى بعين الاعتبار ...

كانت هذه اقتراحات السيد محمد طلب هلال عن الأكراد ، اوردناها كما هي ، و١٤٤-ما يفهم منها ومن اقتراحات الآخرين الذين يشاركونه الرأي هو انهم جميعا ينطلقون من مفهوم مشترك الا وهو القضاء على التطلعات القومية الكردية في الحاضر والمستقبل(حسب مزاعمهم) وتشتيت التجمعات الكردية على حدود تركيا والعراق، كما كانت الذريعة التي يسوقها هؤلاء مشتركة ايضا،فكانوا يدعون تارة بأن الأكراد يطمحون الى (تشكيل دولة كردية في سوريا) وتارة أخرى بأنهم يريدون سلخ جزء من سوريا والحاقه بدولة أجنبية .

وفي أواخر الخمسينيات بدأت سياسة التمييز القومي تطبق بشكل صارخ في محافظة الجزيرة وأخف وطأة في المناطق الأخرى التي يتواجد فيها الأكراد ، وبلغت هذه السياسة ذروتها عام ١٩٦٢ حيث تم تنفيذ الاحصاء الاستثنائي في ٥/١٠/١٩٦٢ وتم تجريد ما لا يقل عن /١٥٠/ ألف مواطن كردي من الجنسية

السورية، ثم طبق عام ١٩٦٦ مشروع الحزام العربي وتم بموجبه نزع يد الآلاف من العائلات الفلاحية الكردية من الأرض التي استثمروها ابا عن جد وفقدت مورد رزقها نتيجة ذلك .

وقد اشتدت وتيرة هذه السياسة الهوجاء سنة بعد اخرى حتى شملت كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية ..الخ .

فقد كان يترتب على المواطن الكردي ان يراجع اجهزة الأمن لبناء دار سكن أو ترميمه ، أو شراء آلية خاصة أو عامة أو شراء أراضي زراعية أو سكن ، وكان ممنوعا من الانتساب الى الكلية الحربية ومن التوظيف في دوائر الدولة وكحظورا عليه ممارسة فولكلوره الشعبي والاستماع الى الموسيقى الكردية ، هذا علاوة على ان المجردين من الجنسية بموجب الاحصاء الاستثنائي المشار اليه اصبحوا محرومين من جميع الحقوق المدنية المترتبة على حق المواطنة .. وباختصار يستطيع المرء القول ودونما مبالغة أو تحامل بأن الاوضاع في المناطق الكردية يوم ذاك لم تكن تطاق ويشبه الى حد بعيد الوضع السائد في الدول التي كانت تطبق نظام التفرقة العنصرية . واستمرت

الاوضاع على هذا المنوال حتى عام ١٩٧٠ حيث بدأت سياسة التمييز القومي تخف شيئا فشيئا وبدأ المواطن الكردي يستعيد بعض حقوقه التي سلبتها منه تلك السياسة ، وتقلصت الى حد ملموس الاجراءات والتدابير الاستثنائية خاصة في التعامل اليومي مع المواطن الكردي الذي بات يمارس حياته اليومية بشكل اعتيادي يشعر معها بالطمأنينة والأمان ويساهم بدوره في تقدم البلد وازدهاره .

ومع ان المشروعين العنصريين ، الاحصاء الاستثنائي والحزام العربي ، وبعض الاجراءات الاستثنائية الأخرى ظلت سارية المفعول تجاه المواطن الكردي حتى الآن ، الا ان الحقيقة التي لايجوز تجاهلها هي ان انفراجا وان كان جزئيا حدث تجاه الشعب الكردي في سوريا في عهد الحركة التصحيحية ، واتسم التعامل مع المواطن الكردي في هذا العهد بطابع اكثر انسانية مما انعكس ايجابيا على الأمور التالية :

١ ـ كان لهذه السياسة دور عملي في تعزيز الوحدة الوطنية التي شكلت الاساس السليم لتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٢ ـ كانت سياسة التمييز والاضطهاد القومي المتبعة نحو الاكراد قد أساءت الى حد بعيد لسمعة سوريا ولقد ساهم تخفيف هذه السياسة في عهد الحركة التصحيحية في تحسين صورتها على الصعيد الخارجي بين اوساط الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي .

٣ ـ ان الاتجاه لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين كان من شأنه تقوية الشعور الوطني وترسيخ روح الأخوة بين سائر المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية ومشاربهم السياسية ولا ريب ان سياسة الانفتاح الموضوعية تجاه الأكراد قد تركت آثارها الملموسة على الوطن والمجتمع، ولن سياسة الاضطهاد والتمييز القومي برهنت على فشلها في تحقيق أي مكسب للوطن والشعب ، بل وتركت سلبيات ضارة في المجالات المختلفة ، كما أكدت الحياة بطلان الادعاءات التي اطلقها دعاة الأفكار الشوفينية وسياسة التمييز القومي حول التهم الملفقة التي ألصقت بالأكراد والحركة الكردية وعدم وجود اية توجهات انفصالية لدى الأكراد أو الاساءة الى وحدة البلاد ، بل قدموا ما باستطاعتهم في سبيل رفعة الوطن وازدهاره .

ولكن رغم هذه الحقائق والأدلة فان أصواتا شوفينية جديدة بدأتى ترتفع هنا وهناك تطالب بالتخلي عن أية خطوة ايجابية تجاه الأكراد والعودة الى السياسة العنصرية السافرة وتطبيق المزيد من المشاريع الهادفة الى محو الخصائص القومية للأكراد، وأكثر من هذا فان هذه الاصوات ذهبت ابعد من سابقاتها بكيل التهم والشتائم للشعب الكردي والطعن حتى في شخصيته القومية والتفوه بكلمات نابية لا تليق مطلقا باتسان ذي مكانة علية ، وكان الدكتور سهيل الزكار وللأسف الشديد أحد هؤلاءا لذين حملوا الراية المهترئة ، راية الدعوة الى انتهاج سياسة التمييز القومي التي تبناها بكل صراحة ووضوح في محاضرته التي ألقاها في مركز الدراسات الاستراتيجية بدمشق والتي نناقشها فيما يلي ، آملين أن نكون قد ساهمنا بدورنا في توسيع الآفاق أمام مناقشة علمية و موضوعية حول هذا الموضوع الوطني الحساس وغيره من المواضيع والمسائل التي تتعلق بالوطن والمجتمع .

القى الدكتور سهيل الزكار محاضرة في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (حول موضوع مفهوم الأقليم ومدى انطباقه على الوطن العربي) ونشرت جريدة (المستقلة) الغراء نص هذه المحاضرة في عددها ٧٣ تاريخ٢/١٠ /١٩٩٥ والجدير ذكره هو ان الدكتور سهيل استاذ التاريخ بجامعة دمشق وعضو لجنة كتابة التاريخ في سوريا ونائب رئيس اتحاد المؤرخين .

واننا بعد دراسة نص المحاضرة المنشور في جريدة المستقلة نود ان نناقش هذه المحاضرة وما ورد فيها من آراء ووقائع تاريخية ، ولن نكون من الذين يساهمون بقسطهم في تحقيق الهدف الذي أشارت اليه الصحيفة وهو " تعميق الحوار " خاصة وان المحاضرة تناولت موضوعا وطنيا حساسا"، ووقائع تاريخية هامة لا يمكن الاغفال عنها ، ونستميح الدكتور الزكار عذرا ان اختلفنا معه حول صحة هذه الوقائع التاريخية التي نتوخى من مناقشتها الوصول الى الحقيقة التي نرجو ان تكون غاية الدكتور الزكار ايضا .

ومهما كانت مساحة الاختلاف في الآراء بيننا وبينه فاننا في هذا البلد على اختلاف انتماءاتنا القومية عربا واكرادا

وقوميات أخرى ، وكذلك على اختلاف الديانات والطوائف ، يجب أن نعيش في وئام واخاء يجمعنا الهدف المشترك الا وهو العمل معا لازدهار سوريا وتقدمها، وتعزيز الوحدة الوطنية التي كانت وستبقى حجر الأساس لكل تقدم ونجاح .

وقبل البدء بمناقشة مضمون المحاضرة من المهم سرد لمحة موجزة عن محافظة الجزيرة قبل عام ١٩٢٥ ، هذا التاريخ الذي يحدده المؤرخ الزكار (بداية الهجرة) المزعومة للأكراد الى هذه المحافظة. فان ذلك قد يسهل على القارئ الكريم معرفة الأوضاع على حقيقتها في هذه المحافظة ، فالجزيرة قبل هذا التاريخ وكما يذكر العديد من المعمرين من اهل المحافظة الذين ما زالوا على قيد الحياة كانت برية خالية الا ما ندر من القرى ، تجوبها قطعان الغزلان، فيها القليل من الزراعة ، تؤمها وتنتقل في ربوعها عشائر عربية وكردية بقصد الرعي والانتجاع حيث كانت الماشية والحيوانات بوجه عام هي المصدر الأساسي للعيش آنذاك

ويؤكد هذه الحقيقة المستشرق وعالم الآثار الألماني " فون أوبنهايم " الذي حصل على اجازة تنقيب عام ١٩١١ من

وزارة المعارف العثمانية للتنقيب عن الآثار في قرية تل حلف في منطقة رأس العين حيث يذكر " اوبنهايم" في الصفحة ١٣٧ من كتاب (الجزيرة السورية) بأن الجزيرة كانت يومها برية قفراء وأنه كان يضطر لجلب المؤونة لمعاونيه وعماله الخمسمائة من حلب التي تبعد ثلاثمائة كيلومتر وتستغرق الرحلة عشرين يوما او من ماردين أو اورفاالتين كانتا بعيدتين ايضا .

وهذا يؤكد عدم وجود مدن في هذه المحافظة في ذلك التاريخ ، ويأتي على نفس الحقيقة الضابط السابق جميل كنه أيام خدمته في محافظة الجزيرة عندما كان مديرا لناحية القرمانية عام ١٩٢٩ ، حيث يقول بأنه كان يقطع المسافة من الناحية وحتى الحسكة في طريق برية خالية من العمران ، سوى بعض الخيام في فصل الربيع. وهكذا فان المدن لم تكن موجودة ، كما ان القرى هي الأخرى كانت قليلة جدا قياسا بما هي عليه اللآن يقول ساوثكيت (sauthgate) بانه كان يوجد بين (رميلان – نصيبين - سنجار ودجلة) ٤٥قرية في النصف الأول من القرن الحالي (مجلة الحوار ،العددان ٥-٦ ،١٩٩٤، ص ٢٠) وهذا يؤكد بأن نسبة السكان كانت ايضا قليلة جدا في ذلك الوقت ، فكان

مجموع سكان المحافظة حوالي ٤٠ ألف نسمة كما يقول الاستاذ احمد شريف ماردیني في كتابه(محافظة الحسكة) صفحة(٩٣) وارتفع الى ٣٦٥ ألف في احصاء ١٩٦٠ .

يتحدث الدكتور سهيل الزكار في بداية محاضرته عن سجايا الأمة العربية والأدوار الهامة التي قامت بها خلال المراحل التاريخية ثم يقول : (ومع ذلك كثيرا ما شخصت لها من الخارج أمراض كثيرة تباينت في تقدير خطورتها، كان آخرها ما دعي بمشكلة الأقلية... في الحقيقة أثيرت مسألة الأقليات في القرن الماضي من قبل الدول الاستعمارية الغربية ..، نحن كأمة عربية لا نعاني في داخل الوطن العربي من وجود جيوب قومية).

قبل ان نناقش هذه الفقرة نثبت فيما يلي رأي حزب البعث العربي الاشتراكي الذي ينتمي اليه الدكتور الزكار في حل المسألة الكردية الذي ورد في تقرير المؤتمر القومي الحادي عشر المنعقد عام ١٩٧١ حيث يقول في الفقرة السابعة ما يلي :

(٧- ان روح العصر تفترض فينا ان نستفيد من تجارب الشعوب التقدمية ونظرتها الى حل مشكلة الأقليات حلا" ايجابيا" وتحويل قواها الرئيسية الى خط تقدمي .. وفق منظور

ديموقراطي أثبتت تجارب الشعوب فيما يتعلق بمشكلات الأقليات صحته ونجاحه .. لذا كان لا بد لنا كحزب قومي اشتراكي ثوري من تحديد موقف مبدئي جريء وصريح من المسألة الكردية اذ لم تعد هذه القضية تحتمل الاهمال والتأجيل) .. (من كتاب " القضية الكردية من الضحاك الى الملاذ" لمؤلفه زبير سلطان ، ص ١٥١).

.. كنا نتمنى على الدكتور الزكار ان يعود الى رأي حزبه في المسألة القومية الكردية ومن أعلى هيئاته القيادية قبل ان يبدي رأيه، وأن يعالج الأمور التاريخية بمنطق المؤرخ وليس بمنطق القومي الضيق الأفق، فلو فعل ذلك لما كان بيننا هذا الاختلاف في الرأي ، لكن وللأسف الشديد لم يحد قيد انملة عن اولئك السياسيين الشوفينيين بل زاد عليهم في تعصبه القومي وفي ايراده لبعض الوقائع التاريخية المبتورة ، ولا ندري كيف سمح لنفسه بأن يجانب الحقيقة الى هذا الحد وينفي وجود قوميات أخرى في الوطن العربي ! ثم يدعي بأن هذه المسألة هي من صنع الدول الاستعمارية الغربية !! .

لقد تعودنا أن نسمع من دعاة الذهنية القومية المنغلقة مثل هذا الكلام ، وهو ان دل على شيء فانما يدل على عجزهم في مواجهة المشاكل التي تعاني منها البلدان العربية ' خاصة القومية' وهم بدلا' من ان يتصدوا لمعالجة المسائل القومية بروح موضوعية وانسانية متفتحة بما فيه خير شعوبهم ومصالح بلدانهم ، نقول بدلا من ذلك يختارون اسلوب التنكر لوجود الأقليات القومية، وممارسة الاضطهاد القومي والاستبداد كسبيل للقضاء على الحركات القوميةوفي حال اضطرارهم للآعتراف بوجودها يوعزون أسباب اثارة المشاكل القومية الى الدول الاستعمارية ، هذه الحجة القديمة التي عفى عليها الزمن والتي طالما اوردها اصحاب الفكر القومي المتعصب والضعفاء من الحكام للتغطية على ممارساتهم المشينة وعجزهم عن ايجاد الحلول لمشاكل بلدانهم سواء القومية أو الاجتماعية او الاقتصادية.

ان السيد الزكار مهما تفنن في ايراد الحجج والوقائع المبتورة فهو لن يستطيع ان يزيل من الوجود ومن الخارطة الأثنية أكثر من خمسة ملايين كردي يعيشون في شمال العراق

وشمال شرق سوريا ، وهؤلاء ليسوا عنصراً طارئاً على هذه المنطقة كما يدعي بل يعيشون فيها منذ غابر الازمان حسبما تؤكد الدراسات العلمية والمستشرقين ، ولا يستطيع أحد طمس الوجود القومي للقوميات غير العربية سواء في السودان أو في الجزائر او غيرهما ، وكان حرياً به باعتباره أحد المثقفين البارزين في سوريا أن يحيد عن الطريق الشوفيني ويقترح حلاً علمياً للمسألة القومية في البلدان العربية بدلاً من نفي الوجود القومي للشعوب الأخرى ، والقاء تبعة المشاكل الناجمة عن تلك السياسة الخرقاء على الآخرين من خارج الحدود، خاصة وانه على علم بما تعرض له الأكراد من اضطهاد وتنكيل وابادة جماعية في العراق بهدف صهرهم ومحو كيانهم القومي ، وهو على علم أيضاً بفشل هذه السياسة العمياء في تحقيق أهدافها الغير مشروعة والتي لم تسفر الا عن المآسي والويلات للشعب الكردي .

الأكراد في العراق

ويمضي الزكار في غيه عندما يقول : "يبقى سؤال يتعلق بـ ٣٪ لا ننكر أنهم ليسوا عربا" في العراق وبعضهم يقول في سوريا ، بالنسبة لأكراد العراق تحتاج القضية الى وقفة تاريخية وعلمية متأنية، قسم كبير مما يحتله الأكراد الآن في العراق عربي الأصل وعربي الأرض والحضارة والثقافة الى آخره .." ، يعترف الدكتور بتواضع بوجود أقلية كردية في العراق يحددها بـ٣٪ من مجموع سكان العراق البالغ اليوم حوالي ١٨ مليون نسمة . لكنه يعود لينفي من الناحية العملية وجود هذه الأقلية أيضا" عندما يدعي بأن قسما كبيرا" مما يحتله الأكراد في العراق عربي الأصل والحضارة والثقافة والأرض . وهكذا يأتي الدكتور على نهاية الأكراد ووجودهم القومي في كردستان العراق ببساطة يحسد عليها !! اننا نشك بأن الدكتور الزكار يجهل الأوضاع في العراق الى هذا الحد ، لذلك فهو لا بد ويقصد تجاهل هذا الواقع ، فالتقديرات العامة كلها تشير ودون استثناء بأن تعداد الأكراد في العراق يتراوح بين ١٥٪ ـ ٢٠٪ من اجمالي

سكان العراق ، ولا يشذ عن هذا التقدير حكام العراق انفسهم فهم يقدرون نسبة الأكراد بـ ١٥٪ على الرغم من رغبتهم بتخفيض تعداد الشعب الكردي ، اما " بروك " فيقدر نسبتهم في كتابه (سكان العالم) بـ١٨،٥٪ الى مجموع الشعب العراقي ، ويقدرهم أدمون غريب في كتابه(الحركة القومية الكردية) بنسبة ١٦٪ كما يقدرهم مير بصري في كتابه(أعلام الكرد)بـ٢٣٪ .

ويظهر من هذه التقديرات المختلفة التي استعرضناها الفرق الشاسع بين النسب المذكورة من قبل الزكار والنسبة الحقيقية للأكراد في العراق.. ونعتقد بأن الزكار في احصائيته تلك لم يعتمد على مصادر موثوقة أو على وثيقة ذات قيمة ، وانما انجر وراء رغبات قومية وأوهام لا أثر لها على الأرض .. أما عن أن قسما" كبيرا" مما يحتله الأكراد في العراق عربي الأصل والأرض والثقافة والحضارة ، فان هذا القول يتناقض مع الحقائق التاريخية الثابتة فقد كانت المنطقة المعروفة بكردستان العراق اليوم ملحقة بالامبراطوريتين الفارسية والعثمانية قبل اتفاقية سايكس - بيكو وكانت تسمى في العهد الاسلامي بالعراق العجمي ، وبعد نهوض الامبراطورية العثمانية وازدياد نفوذها

نشأ نزاع حاد بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية حول كردستان ومناطق الحدود بوجه عام ونجم عن هذا النزاع معركة جلديران ١٥١٤ م ، التي احتل الاتراك فيها اجزاء واسعة من كردستان ، ومن ثم تم تسوية الحدود النهائية بينهما في معاهدة قصر شيرين عام ١٦٣٩ م حيث ظل الجزء الأكبر من كردستان العراقية تحت النفوذ العثماني والجزء الآخر تحت السيطرة الفارسية .

وظلت الأوضاع على هذه الحال حتى ابرام اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦ التي كانت بداية انشاء الكيان السياسي للعراق بحدوده الحالية والذي خضع لبريطانيا بموجب هذه الاتفاقية التي قسمت الامبراطورية العثمانية بين كل من انكلترا وفرنسا ، والدكتور الزكار أعلم منا بهذه الحقائق باعتباره مدرس مادة التاريخ ويعلم أيضاً بأن كردستان العراق ألحقت بالعراق العربي بعد اتفاقية سايكس - بيكو التي مر ذكرها ، ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم يمارس حكام العراق سياسة القمع والتنكيل ضد الشعب الكردي ، ولم يكفوا عن بذل المحاولات المحمومة لتعريب المناطق الكردية وتغيير المعالم القومية لكردستان ، فقد

امحى حكام البعث العفلقي خلال المرحلة الماضية أربعة آلاف قرية وعددا" من البلدات الكردية من الوجود واسكنوا عشرات الآلاف من العرب في كردستان العراق خاصة في مناطق منابع النفط في كركوك وغيرها .

والزكار يدري حتما" بأن الأكراد لم يتسلموا مقاليد السلطة في العراق قط ، ولم يمتلكوا القدرة التي تؤهلهم على احتلال متر واحد من أراضي العرب ، بل العكس صحيح فقد تم تعريب مناطق واسعة من كردستان منذ الحاقها بدولة العراق ، وما يتبادر الى الذهن بهذا الصدد هو ان الزكار يحاول بمثل هذا الطرح والنظريات تبرير ممارسات حكام العراق العنصرية ، ومن هم على هذا النمط من التفكير ، وتحريضهم على تعريب المزيد من اراضي كردستان .

الأكراد
في الحروب الصليبية

ولم يكتف الزكار بهذا القدر من التحامل على الأكراد بل ويأخذ على عاتقه مهمة التقليل من دورهم حتى في الحروب الصليبية ايضاً عندما يقول : بأن عدد المقاتلين الكرد الذين كانوا بمعية بل بأمرة صلاح الدين لم يكن يتجاوز الألف مقاتل على حد زعمه .. ، اننا لا نملك احصائية دقيقة عن عدد الكرد المشاركين في الحروب الصليبية الى جانب صلاح الدين ، لكن الذي نعلمه جيداً هو انه كان لهم دور مشرف في الدفاع عن الاسلام والعرب بغض النظر عن عددهم يومئذ ، وما آلو اليه اليوم، وهذا الأمر ليس بخاف على أحد سواء في المشرق أو في المغرب ، ورغم ذلك فاننا نورد هنا بعض الوثائق التي تدحض احصائية الزكار المزاجية يقول ن.هـ . نيوباي في كتابه(صلاح الين وعصره) ما يلي : .. جاء الى صلاح الدين الدعم من الشمال والشرق من مدن : الجزيرة،والموصل وديار بكر ، خمسة آلاف خيال ..(ص

١٣٦) . ومن المعروف ان مدن الجزيرة (جزيرة ابن عمر) وديار بكر جميع سكانها من الأكراد، والموصل كان الأكراد يشكلون نسبة تفوق النصف حتى وقت قريب ، وبهذا يكون الدعم الآتي الى صلاح الدين من هذه المدن علاوة على الجند الذين كانوا بأمرته سابقاً يفوق بكثير على ما ذكره الدكتور الزكار .

وعن معركة يافا يذكر نفس المصدر وبوضوح أكثر ما يلي : " فارسل صلاح الدين ابنه الفاضل لكي يجلب فرق الموصل وسنجار وديار بكر التي كانت ما تزال في دمشق من أجل الدفاع عن بيروت ، وقام هو مع قواته الكردية والتركية والمملوكية بالتوجه الى يافا التي اقتحمها بعد قتال عنيف ".

وحول الموضوع نفسه يذكر ميخائيل زاباروف في كتابه (الحروب الصليبية في الشرق) ما يأتي : أعاد صلاح الدين تنظيم القوات المسلحة ومنذ ذاك صار المقاتلون من الأكراد والسلجوقيين (صفحة ١٨٩) . وتشير الارقام التي اوردها البحاثة والمؤرخين بأن جيش صلاح الدين كان يتجاوز عشرات الآلاف حسب جميع المصادر التاريخية والتقديرات المختلفة وما كان يتطلبه حجم المعارك التي خاضها، كما كان الأكراد يشكلون

جزءاً هاماً ورئيسياً من هذا الجيش نظراً لاعتماد صلاح الدين على العنصر الكردي لأسباب عديدة حسبما تؤكد المصادر المذكورة آنفاً، ولذا فان عدد المقاتلين الأكراد في جيش صلاح الدين كان أكبر بكثير من ما يحدده السيد الزكار .

ولو فرضنا جدلاً بأن عددهم كان حقاً ألف مقاتل ، اذاً لما بقي لهم اليوم أي أثر في سوريا لأن المعارك الشرسة والكثيرة التي خاضها الجيش الاسلامي في الحروب الصليبية قضت على أعداد كبيرة جداً من المقاتلين ولا ريب بأن هذه المعارك لم توفر العنصر الكردي دون غيره خاصة وأن الكرد مشهود لهم بأنهم قاتلوا بكل بأس ولم يتخلفوا عن غيرهم من المقاتلين .

ولم يقف الدكتور الزكار عند هذا الحد الذي يقلل فيه من دور المقاتلين الكرد يذهب اكثر من ذلك حيث يدعي بأن اولئك المقاتلين كانوا في خدمة(صلاح الدين) ويصفهم بالمرتزقة والعنصر الذي اعتمد عليه الأجنبي لاستخدامه في تحقيق غاياته وأغراضه الخاصة سواء في دمشق أو غيرها ... وفي النهاية لايخفي ارتياحة من المصير الذي آل اليه هؤلاء الأكراد الذين

يقول عنهم انهم ذابوا في جزء من المجتمع ولم يعد يكونوا
إشكالية في الداخل .

الأكراد في الجزيرة

ويمضي الزكار في القول (لكن المشكلة الآن مشكلة الجزيرة، لم يكن في الجزيرة أكراد، ولم يستقر الأكراد في الجزيرة قط) .

ومهما تكن الدوافع والأسباب التي ادت بالدكتور الزكار الى طرح موضوع الأكراد في الجزيرة فانه لا ريب ارتكب خطأ" فادحا" عندما قفز فوق حقيقة ثابتة وغض الطرف عنها بهذا الشكل السافر، ولكي لا نفعل كما فعل سنسرد الوثائق الحية التي تعود في معظمها الى مصادر عربية قبل غيرها لاعتقادنا بان الزكار لتعصبه المفرط يثق بالمصادر العربية أكثر من غيرها ، هذا اذا لم تدفعه الروح الشوفينية الى التنكر لهذه الوثائق أيضا"

فقد كانت الجزيرة كما أسلفنا في مقدمة هذا المقال برية خالية في معظمها في أوائل هذا القرن ، يسكنها عدد قليل

من السكان قدر آنذاك بحوالي أربعين ألف نسمة ينتمون الى العنصرين العربي والكردي وقليل من اليعاقبة ، والعشائر العربية كانت في حالة بداوة وهي : الطي وكانت تسكن جنوب القامشلي ، والجبور حوالي الحسكة ، ثم البكارة في منطقة جبل عبد العزيز والشرابيين في منطقة رأس العين وعدد قليل من عشيرة شمر التي كانت في غالبيتها الساحقة في العراق ، أما الأكراد فكانوا نصف حضر يسكنون المناطق الواقعة في شمالي الجزيرة العليا جنوب سلسلة جبال طوروس في العديد من القرى ، وهؤلاء ينتمون لعدد من العشائر الكردية .

وبعد اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦ وتخطيط الحدود بين تركيا وسوريا ، قسم الخط الحديدي الذي يربط مدينة حلب ببغداد والذي اعتبر في معظمه حداً بين الدولتين، العشائر الآنفة الذكر الى قسمين ، قسم بقي ضمن حدود الدولة التركية ، والآخر أصبح تابعاً للدولة السورية التي أنشئت ككيان سياسي بعد اتفاقية سايكس - بيكو ، والعشائر الكردية الآنفة الذكر موجودة منذ مئات السنين في هذه المنطقة حيث يذكر الاستاذ حسن الأمين موطن الأكراد فيحدد ذلك في غرب ايران ، وشمال العراق ، وجنوب

شرق تركيا ، وشمال شرق سوريا (نشرة المعلومات التي يصدرها المركز العربي للمعلومات العدد ١٠ ص ٤٠)

ويقول(نيبور nlabor) الذي جاء المنطقة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ١٧٦٧ مع البعثة الدانمركية للاستشراق إن الأكراد في توسعهم نحو الجنوب اصطدموا بالعرب .. ويضيف بأن العشائر(كيكية ـ ملية ـ يزيد سنجار) قاومت السلطة العثمانية من ناحية الأتاوة اعترافا" بحقوقهم في الرعي جنوب خط ماردين ـ نصيبين .

وينقل الصحفي صبحي عبد الرحمن في كتيبه (كاليفورنيا الشرق: الجزيرة) الصادر عام ١٩٥٤ على لسان أحد الشخصيات الشاشانية المعروفة وهو المرحوم : عزت سليم بك ، حيث يقول : كانت ماردين ونصيبين مركزي حكومة(يقصد الحكومة العثمانية) ولا يخفى أن بعد المسافة بين ماردين ودير الزور كان حوالي مائتي كيلومتر والمواصلات كانت على بعير وفرس وحمار ولم يكن اذ ذاك ما بين ماردين ودير الزور الا بضع قرى للأكراد في سهل ماردين الجنوبي في أطراف عامودة ونصيبين والدرباسية القديمة(الواقعة ضمن الحدود التركية حاليا") وقليلا

من الأعراب (الشوايا) مبعثرين على ضفاف الخابور جنوب الحسكة وضفاف الفرات . (صفحة ٤٩) .

ويذكر ان السيد عزت سليم بك من مواليد قرية الصفح التابعة لمنطقة رأس العين ١٩٠٥ ، لذا تعتبر آرائه ومشاهداته موثوقة من حيث مطابقتها للواقع كونه عايش تلك المرحلة شخصيا' ولأنه كان على علاقة جيدة ووطيدة مع مختلف الأوساط الاجتماعية والعشائرية عربا' وأكرادا' ومسيحيين ، ولذا كان على اطلاع واسع بأوضاع الجزيرة والتواجد السكاني فيها خاصة وان المرحلة التي يذكرها اتصفت بعدم وجود النعرات والحساسيات القومية والدينية في الجزيرة .

ويذكر أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي ، الشهير بآلوسي زادة ، في كتابه (نشوة الشمول في السفر الى استانبول) الصادر عام١٢٩٣ هـ ١٨٧٦ ميلادية ما يلي : وسرنا في طريق وعرة يسير فنزلنا في الساعة التاسعة قرية تسمى (عمودة) وهو حقيقة اسم لربوة في مجازها موجودة وتشتمل من البيوت على نحو سبعين ... وانزلت في بيت رجل يدعى ملا سليمان . (صفحة ٩٠) . ثم يردف في القول : سرنا براحة على

أرض تحكي الراحة وحللنا قرية (دكر) وهي بضم الدال المهملة والكاف العجمية على وزن (سرر) وتشتمل من البيوت على نحو مائة بيت .. وبينها أي قرية دوكر وبين نصيبين تل الذهب وتل الشعير .. وفي الساعة السابعة جئنا (جلغا) وهي قرية تشتمل من البيوت على نحو تسعين ومعظم أهلها والحمد لله تعالى من المسلمين .

اما السيد جميل كنه البحري فيكتب حول نفس الموضوع في كتابه (نبذة عن المظالم الافرنسية في الجزيرة والفرات) ويقول: عينت مديرا" لناحية القرمانية ـ قرية تابعة للدرباسية الآن ـ وفي ٢٩ حزيران ١٩٢٩ توجهت الى رأس العين ومنها الى الحسكة ثم قصدنا مركز الناحية وكان عدد السكان فيها لا يزيد عن مائتي دار بعضها يسكنها اصحابها الأكراد وبعضها الآخر الكائن في القسم الخلفي يشغله اللاجئون من السريان والأرمن .(ص ٨٢) .

والمعروف ان هؤلاء لجأوا الى سوريا بعد المجازر التي نفذتها الدولة العثمانية ١٩١٥، والتجأ كل من كتبت له النجاة من حملة الابادة الجماعية الى سوريا للاحتماء فيها ، ويتضح من

كلام السيد كنه بأن القسم الأكبر من الأهالي كان أصحابها الأكراد وهم ساكني هذه القرية قبل ١٩١٥ في كل الأحوال .

ويتبين من المصادر العربية والأجنبية بأن ادعاءات الزكار هي محض أوهام لا أساس لها من الصحة حيث تؤكد بما لايقبل الشك بأن الأكراد وجدوا في الجزيرة العليا منذ مئات السنين وان كانوا يتراجعون نحو الشمال في بعض الأوقات نتيجة لعوامل طبيعية مثل ندرة الأمطار أو قسوة الظروف وغزو الجراد الذي كان يأتي على الأخضر واليابس مما يتسبب في الحاجة الى الهجرة نحو الشمال بقصد الانتجاع وتأمين مستلزمات العيش ، هذا اضافة الى الغزوات المتكررة لعشيرة شمر العربية التي كانت ذات سيط وهيمنة واسعة على المنطقة المذكورة ، والتي كانت تفرض الخوة والأتاوات على العشائر الكردية والعربية خاصة منها التي استوطنت القرى وارتبطت بالأرض ، فتضطر هذه العشائر في بعض الظروف القاسية ونتيجة للضغط المتزايد الى التوجه نحوالشمال للاحتماء والخروج من دائرة نفوذ عشيرة شمر بشكل مؤقت.

ويؤكد على هذه الحقيقة السيد سايكس(sykes) فيقول : بعد زعيمهم عبد الرحمن بقي(الكيكيين) آخر السكان الحضريين في الجزيرة ، وقد طردوا نحو الشمال من قبل (شمر) ولم يعودوا نحو الجنوب الا لاثبات حقوقهم في الانتاج الزراعي في الجزيرة الشمالية.. لذلك بامكاننا أن نؤكد واثقين بأنه خلال قرون استخدم الأكراد مراعي الجزيرة وبالتنافس (التنازع) مع العرب وتبادلوا استثمارها زراعيا (الحوار ،العددان ٥،٦ ص ٢٠) .

وحول نفس الموضوع يقول بيير روندو : ان الاعمار الكردي في سوريا اقدم كثيرا" مما يتصوره المرء اذ ان بعض الجماعات الكردية مثل (الكيكية في الجزيرة العليا) كانت منذ الأزمان الغابرة تحتل موقعها الحالي كما أن بعض الجماعات الأخرى التي تجاريها في القدم لم تترك سوى بعض الآثار التي من الصعوبة تمييزها (نفس المصدرالسابق ص ٢٩).

وفي مخطوطته المعدة للطبع يذكر السيد محمد علي ابراهيم باشا بأن عشيرة شمر قامت بحملة واسعة عام١٩٠٤ ضد

عشيرة (الملية) التي كانت تتنافسها على النفوذ في منطقة الجزيرة ، وشاركت الى جانب شمر كافة العشائر الموجودة في الجزيرة ، الكردية منها والعربية، أما الكردية فكانت : ميران، هسنان، شيتية ، عباسان ، آليان ، دقورية ، ملية الخضر، الكيكية، وهذه الواقعة منقولة عن شهادات العشرات من المعمرين عربا" وأكرادا" وعن العديد من المؤرخين والوثائق المكتوبة مما يثبت وجود العشائر الكردية المذكورة منذ أمد بعيد في هذه المنطقة على عكس ادعاءات الزكار من انهم قدموا اليها بعد ثورة الشيخ سعيد عام١٩٢٥ ..

اما أنور عسكر الشمري فيأتي على ذكر هذه العشائر في كتابه (قبيلة طي) ، اذ يقول : .. وفي موقع بياتدور وهذه القرية متاخمة لناحية القحطانية(قبور البيض سابقا) حيث اشتركت العشائر الكردية وستة عشر فردا" جواليا" ضمنهم بعض الثوار من الراشد فنالوا شرف الانقضاض على مقر قيادة الجنرال الافرنسي روكان (ص ٤٣٤) ، وما يجدر ذكره هو ان هذه المعركة جرت في حزيران عام١٩٢٣ ، والعشائر الكردية التي يقصدها بل ويذكرها الاستاذ انور عسكر الشمري هي الكاسكية -

الدوركية الحاج سليمان - التي تقع حوالي قرية بياندور التي وقعت فيها المعركة وعلى الطرف الشرقي من هذه العشائر فيذكر العشائر التالية: كوجرالميران ، آليان ، والعباس (ص ٤٤١) ، وهذا أيضاً دليل مادي ملموس على تواجد هذه العشائر في الجزيرة منذ زمن بعيد .

ومن جهته يتعرض الأستاذ أحمد وصفي زكريا للعشائر الكردية في كتابه (عشائر الشام) المطبوع عام ١٩٤٧ ويقول : على أن السواد الأعظم من عشائر الأكراد يقطن في محافظة الجزيرة ، ويمتد من اقصى شمالها الشرقي في قضاء ديريك قرب دجلة ويتجه نحو الغرب الى قضاء القامشلي ثم الى ناحية رأس العين (ص ٦٥٨)ثم يعدد هذه العشائر كما يلي من الشرق الى الغرب: ميران ، الحسنان ، هاوركية ، آليان ، شيتية ، أطراف شهر ، بوبلان ، الميرسينية ، بينار علي ، ملاي خضر ، دقورية ، الكابارة ، الكيكية ، الملية ، (ص ٦٥٩- ٦٦٤) .

واضافة الى المصادر التي سردت حتى الآن حول التواجد الكردي في الجزيرة والذي يمتد لمئات السنين ، فان الذي يعزز حقيقة وصحة هذه المصادر ويقوي أسس الوقائع التاريخية

المذكورة هو ان العشائر الكردية في الجزيرة هي عبارة عن امتداد لجزئها الآخر في تركيا وبنسب متفاوتة بين عشيرة واخرى تبعاً لامتداد الحدود الدولية بين سوريا وتركيا ولحجم كل من هذه العشائر في الكبر والصغر ، ونتيجة لهذا التقسيم فقد قامت الآلاف من العائلات معاناة اجتماعية وانسانية وهي لا زالت تكابد هذه المعاناة حتى اليوم . وقد تركت العشائر المذكورة بصمات واضحة في المنطقة وكما يقول المثل المشهور ـ ان آثارهم تدل عليهم ـ والأثر المادي المحسوس الذي يستشهد به هو ان العديد من المعالم المميزة التي تعرف باسم هذه العشيرة او تلك من العشائر الكردية ما زالت باقية على نطاق واسع في جميع انحاء الجزيرة ، فمثلاً بالنسبة لعشيرة كوجر الميران التي تقطن اقصى شرق الجزيرة هناك معالم عديدة معروفة باسم هذه العشيرة .

ومن أبرز هذه المعالم " تل كوجر " التي أصبحت ناحية فيما بعد ، ثم عرب الاسم ليصبح " اليعربية " وتل كوجر هذه معروفة على نطاق سوريا منذ أكثر من مئة عام على الأقل وسميت بهذا الاسم نسبة الى عشيرة الكوجر التي كانت تتنقل بين

المالكية (ديريك) وجبل سنجار للرعي والانتجاع خلال فصل الربيع ، وهكذا بالنسبة لعشيرة الكيكية التي تقطن الدرباسية حيث تركت العديد من المعالم المميزة في المنطقة مثل (فيض السينكان) جنوب جبل عبد العزيز ، والسينكان فخذ من عشيرة الكيكية ، ويوجد ايضا (كبز) الكيكية وهو مرتفع جبلي صغير في ناحية الدرباسية ؛ كما يوجد المعلم المعروف بـ(قوجا كيكان) أو القصرك على ضفاف نهر الخابور ، وعلى الطرف الغربي في أقصى الحدود الادارية للجزيرة توجد عشيرة الملية التي يعرف باسمها معلم بارز هو (كبز) الملية وهو أيضا مرتفع جبلي صغير بالقرب من رأس العين كما يوجد باسم هذه العشيرة سند تمليك عثماني قديم يحدد المنطقة الخاصة بها للرعي والانتجاع وتمتد جنوبا حتى جبل عبد العزيز .

اما في منطقة المالكية فيوجد معلمان بارزان معروفان باسم عشيرة هسنان منذ اكثر من ثلاثمائة عام فالأول هو " دشت هسنان " وهو السهل الذي يضم معظم الحدود الادارية لمنطقة ديريك(المالكية) بطول حوالي ٧٥ كم وعرض ٣٠ كم ، والثاني هو المرتفع المعروف بـ(قراتشوك) ويسمى قراتشوك (موسى

سان) وهي فخذ من افخاذ عشيرة "هسنان"، وبالنسبة لعشيرة "ملية الخضر" يوجد أيضا" مطمان معروفان أحدهما جنوب الخابور على بعد١٢ -١٣ كم من الحسكة ويسمى بـ(تل مجدل) والآخر هو (جليب الآغا) في جبل عبد العزيز ، والمطمان سميا باسم زعيمين من العشيرة ويعود تاريخهما الى ما لا يقل عن ١٥٠ سنة.

هذا اضافة الى أن مئات القرى المنتشرة في مختلف أنحاء الجزيرة تحمل أسماء كردية ويقول بعض المعمرين الذين تعود ولاداتهم الى العقدين الأول والثاني من هذا القرن بأنهم علموا بهذه الأسماء منذ أن وعوا على الحياة مما يدل بأنها معروفة بهذه الأسماء منذ القديم وهو ما يؤكد قدم تواجد العنصر الكردي في الجزيرة منذ غابر الأزمان .

وما يدعو الى الاستهجان في محاضرة الدكتور الزكار هو قوله : "بأن سوريا فتحت أبوابها للأكراد بعد القضاء على ثورة الشيخ سعيد في تركيا عام ١٩٢٥ " ، ثم يعود ليقول : "بأن أعدادا" كبيرة من الأكراد دخلت الجزيرة وتطلعت لتغيير هوية

الأرض ، ولاقت في ذلك التشجيع من المخابرات الفرنسية والألمانية التي قامت للتخطيط لهؤلاء الأكراد ".

ان من يقرأ هذا الكلام يكشف التناقض الواضح فيه دونما عناء فهو تارة يقول بأن الأكراد هربوا من القمع الذي مارسته تركيا ، وتارة اخرى يدعي بأن المخابرات الألمانية والفرنسية خططت لهم لتغيير هوية الأرض في الجزيرة ، ومن المؤكد أن الزكار لم يحالفه الحظ في اتهامه هذا فقد زعم بأن المخابرات الألمانية والفرنسية تعاونتا على تغيير هوية الأرض في الجزيرة لمصلحة الأكراد ، والمعروف لدى جميع الأوساط السياسية والمتتبعين لأوضاع منطقة الشرق الأوسط بأن فرنسا وألمانيا كانتا الد عدوين في اوربا في تلك الفترة ، والدكتور الزكار لا يخفي اعترافه بهذا الواقع ، لذا كان من المستحيل والحالة هذه أن يجري أي نوع من التعاون بين جهازي المخابرات في البلدين سواء ازاء المسألة الكردية أو غيرها من المسائل الدولية وكنا نتمنى على الدكتور الزكار ان يعتمد على وثيقة ما في اتهامه تثبت هذا التعاون ، أو شهادة أحد قادة هذين البلدين لتلك المرحلة يوحي بمثل هذا التعاون ، ولكن من

الواضح بان هذا الاتهام باطل من الأساس ولا وجود له سوى في مخيلة الزكار الذي أراد أن يسوق هذا الاتهام وان ينزلق من حيث يدري أو لا يدري الى موقع يحرض ضد المواطنين الكرد في سوريا .

وهنا لا ينكر بأن عددا" من قادة الحركة الكردية لجأ الى سوريا بعد فشل ثورة الشيخ سعيد بيران ، وهذا العدد لم يتجاوز بضع مئات كما يروي العديد من الذين عايشوا تلك المرحلة والاجهزة المختصة تعلم ذلك ايضا"، وحتى هؤلاء عاد قسم منهم في المراحل التالية بعد استتباب الأوضاع في بلادهم ومثل هذا الحدث يقع في جميع بلدان العالم خاصة منها المتجاورة ، ثم ان عددا" من المناضلين الكرد هربوا من تركيا بعد الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول ١٩٨٠ ولجأوا مرة أخرى الى سوريا اما للأحتماء فيها أو استخدامها معبرا" الى الدول الأوربية كما فعل الأكثرية الساحقة منهم .

فاذا كان الدكتور الزكار يضخم عدد اولئك الذين لجأوا الى سوريا في الثلاثينات ويفسر لجوئهم بالتخطيط المدروس من قبل المخابرات الأجنبية فلا بد وان يوجد شبيها" له بعد فترة

قادمة ليفسر لجوء عدد من السياسيين الكرد الى سوريا في الثمانينيات بالغزو الكردي لسوريا بهدف تكريد مناطق الجزيرة او غيرها مثل عين العرب أو جبل الأكراد حتى وان لم يستقر فرد واحد منهم في البلاد . صحيح أن الزكار لا يفصح بشكل دقيق عن آرائه كلها ، لكنه يشير بوضوح الى موضوع السكان الأكراد في الجزيرة وعدم شرعية تواجدهم كما يحاول أن يسميه في محاضرته المشبعة بالروح العنصرية والأفكار الشوفينية المقيتة ، وبهذا الخصوص ندعوه أن يقارن بين نمو السكان منذ ذلك التاريخ أي عام ١٩٢٥ وما بعد وحتى الآن ، فهو لا بد ولن يصل الى الحقيقة التي لا تروق له بكل تاكيد وهي ان الأكراد تزايدوا بنفس النسبة التي تزايد بها بقية السكان في المحافظة . ويتوافق عددهم اليوم مع نسبة تواجدهم في ذلك الوقت .

أما عن تغيير هوية الأرض التي يبدي (تخوفه الشديد عليها) فاننا نطمئنه بأن لا خطر على هذه الأرض ، فالأكراد كانوا ولا زالوا حريصين على هذه الأرض ليس بأقل منه ومن غيره من دعاة التعصب القومي الذين يجعلون من أنفسهم أوصياء على هذه الأرض ، ومن غيرهم غرباء ، ونقول بأن

امتلاك الأكراد للأرض لا يغير من طابعها الوطني كما يزعم الزكار ، ورغم ذلك فاننا نضع بين أيدي القراء الكرام الكيفية التي آلت بالمواطنين الأكراد الى تملك الأراضي في الجزيرة هنا وهناك ، فبعد طرد العثمانيين من سوريا ووضعها تحت الانتداب الفرنسي من قبل عصبة الأمم خفت وطأة النزاعات العشائرية وضعفت هيمنة العشائرية الى حد كبير خاصة هيمنة عشيرة شمر الأمر الذي أفسح المجال أمام أفراد العشائر الأخرى الكردية والعربية للبحث عن مصادر جديدة للعيش والطموح نحو السيطرة على أراض كانت في ذلك الوقت خالية لا يتطلب تملكها سوى بعض الوسائل البسيطة والتي لا تكلف الا القليل من الجهد والمال وحماية جهة متنفذة في المنطقة المعنية .. وقد هيأ الوضع الجديد في ظل الانتداب الفرنسي أمام المواطنين الأكراد كما أمام غيرهم لأن يتوسعوا نحو الجنوب لاعمار قرى جديدة لم تشيد من قبل ، والأكراد لم يتوسعوا في الجنوب للعوامل القومية قط ، ولم يكن الوعي القومي لديهم بمستوى يؤهلهم لمثل هذا العمل في ذلك الوقت ، ويمكن للمرء المنصف المدقق أن يتأكد من هذه الحقيقة على الطبيعة ، وخلال بحث لايستغرق الكثير من الوقت والجهد

لأن المدات من جيل ذلك العهد ما زالوا على قيد الحياة ، اضافة الى الكثيرين الذين عايشوهم ، وانما كانت هناك اسباب اقتصادية واجتماعية بحتة لهذا الأمتداد وهي :

١ - لقد بدأ النمو السكاني يتزايد بوتائر عالية منذ الثلاثينات من هذا القرن نتيجة لتطور الطب والوسائل الصحية وتحسن المستوى الصحي والقضاء على الأمراض المعدية والمستوطنة مثل البلهارسيا والملاريا والجدري والحصبة وغيرها ، مما أدى الى ازدياد نمو السكان والبحث عن مصادر جديدة للمعيشة .

٢ - بعد تخطيط الحدود الدولية بين سوريا وتركيا كان يستحيل على المواطنين الكرد أن يتجهوا نحو الشمال نظرا لأن السهل الممتد من جبال طوروس حتى الحدود السورية جنوبا كان مأهولا بالسكان وبكثافة عالية بالنسبة لذلك الوقت، ومن ناحية ثانية فان تركيا بعد تشكيل الدولة السورية وترسيم الحدود شددت الرقابة على حدودها الدولية مع سوريا مما كان يستحيل التوجه نحو الشمال، وازاء هذا الوضع كان طبيعيا أن يتجه المواطنون الكرد صوب الجنوب من الجزيرة حيث أن المنطقة

كانت خالية من السكان بين نهر الخابور والخط الحديدي الفاصل بين سوريا وتركيا، وهكذا توجه الأكراد نحو الجنوب بعمق يصل حتى ٣٠ كيلومترا لاعمار المنطقة وبناء القرى الخاوية يومذاك، وبنفس الوقت اتجه المواطنون العرب نحو الشمال من ضفاف الخابور للغاية ذاتها . وبهذه الصورة تم اعمار قرى الجزيرة كماتراها اليوم .

٣ – ومما شجع المواطنين على الزراعة والتوسع فيها ووضع اليد على الأراضي ظهور الآلات الزراعية الحديثة مما أصبح بامكان الشخص الواحد أن يستثمر مساحات شاسعة من الأرض، وأن يحصل على انتاج وفير جراء ذلك، وكان هذا دافعا للمواطن الكردي كما هو للمواطن العربي في سبيل وضع اليد على الأراضي وليس غير ذلك من الأسباب كمايحاول الزكار أن يصور الأمور .

مايستنتجه المرء من محاضرة الدكتور الزكار هو أنه لم يتقن الدرس الذي تلقاه كما يجب، لذا فهو يثير الغبار الكثيف حتى تنعدم الرؤيا، ولا يتبين الخطأ من الصواب، ليغطي على طروحاته الهادفة الى الاساءة للأكراد وخلق جو من الكراهية

القومية ازاءهم بين أوساط الرأي العام العربي وبالتالي تطبيق المزيد من المشاريع العنصرية المقيتة ضدهم، لكننا على ثقة من أنه لن يفلح في مسعاه، لأن آراءه ومعلوماته بعيدة عن الموضوعية والحقيقة ومشبعة بالروح العنصرية والأفكار الشوفينية وتحمل في طياتها جملة من المغالطات والتناقضات الواضحة وما يقوله في الفقرة التالية من محاضرته دليل على ماتذهب، يقول الزكار :

" الأكراد لديهم نظام اجتماعي أعلى من النظام الاجتماعي لدى العشائر العربية لوجود الملات (جمع ملة) فضلا عن ذلك كل الأكراد انتموا الى أحزاب ماركسية اشتراكية ووجد حوالي ٢٦ تنظيما حزبيا اشتراكيا ماركسيا مع التمويل الموجود من ألمانيا وغيرها بدلت هذه الحزاب تستقدم أعداد جديدة من الأكراد من الأناضول وتضغط على السريان في الجزيرة وبالفعل حدث تغيير ديموغرافي هائل غير البنية التاريخية والديموغرافية للجزيرة واختير من ألقى في الجزيرة من السكان السريان، وهجروا الى أوربا ليحل محلهم أكراد " .

كان هذا كلام الدكتور الزكار، وقد نقلنا هذه الفقرة حرفيا تجاوبامع رغبة قد يبديها القارىء الكريم للاطلاع عليها شخصيا الى جانب التعليق، حتى يكون هو الآخر لنفسه فكرة عن هذه الآراء التي طالما أصبحت موضع النقاش والاهتمام بين الأوساط المعنية، ومن يتمعن في المحاضرة جيدا لا يتوقع أن يستصغر الدكتور الزكار عقول الناس الى حد العدم فالأكراد في سوريا ليس لديهم نظام اجتماعي مستقل حتى يتحدث الزكار عن هذا النظام فهم جزء من هذا المجتمع ومستواهم الاجتماعي هو نفس المستوى الذي بلغه المجتمع بوجه عام والأدلة التي يستشهد بها في هذا الموضوع أدلة متناقضة سهى بأنه من المستحيل جمعها فالملة جمعها ملالي كلمة تطلق على رجال الدين عند الأكراد، وهؤلاء لا يشكلون نظاما اجتماعيا لأن النظام الاجتماعي يتكون من خلال أسس يطمها الزكار .

أما اذا كان وجود رجال الدين يساهم في رفع مستوى الوعي الاجتماعي وليس (نظام اجتماعي) فمن المفروض أن تكون العشائر العربية والعرب عموما أعلى مستوى لأن الأكراد تلقوا أسس الدين الاسلامي من العرب أسلاف الزكار، ومن النبي

العربي (صلعم) ثم ان القرآن الكريم وجميع تعاليم الدين منزلة بالعربية، والكردي عكس العربي يكابد كثيرا الى أن يتعلم اللغة العربية وتعاليم الدين الاسلامي، وهنا نسأله ما هو ذنب الأكراد اذا تمسكوا بدينهم والتزموا بتعاليمه؟ وما هو ذنبهم اذا كان ذلك يرفع من مستواهم الاجتماعي ؟

مما لا ريب فيه هو أن الزكار يريد أن يبقى الأكراد بعيدين عن الحضارة والتقدم، بمستوى متدني من الوعي والثقافة على غرار ما اقترحه من قبله السيد محمد طلب هلال الذي طالب بـ : نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد، وذلك لشل دورهم الاجتماعي .

ثم ينتقل الزكار الى موضوع آخر ليقول وببساطة متناهية بأن (كل) الأكراد انتموا الى أحزاب ماركسية واشتراكية ووجد حوالي ٢٦ تنظيما من هذا النوع، ولا ندري كيف أثر على نفسه مثل هذا القول ؟ .. وكيف لم ينتبه الى هذا التناقض السافر في حديثه ؟ فقد قال قبل الآن بأن وجود الملات (رجال الدين) جعل النظام الاجتماعي عند الأكراد أعلى منه عند العشائر

العربية، ثم أردف في القول بأن كل الأكراد أضحوا شيوعيين واشتراكيين يمولون من ألمانيا .

من هنا يمكننا القول بأن الدكتور الزكار ينطبق عليه المثل القائل " تمخض الجبل فولد فأرا "، فقد أراد أن " يصنع " من لدنه مخططات وهمية للأكراد ويلصق بهم التهم الكبيرة، ولكنه فشل في الوصول الى مبتغاه بعد أن لجأ الى متناقضات يصعب جمعها كالاسلام والشيوعية وألمانيا الرأسمالية، وأضفى ديناميكية غير معهودة على الأكراد والحركة الكردية، لكن الزكار فاته أن الأكراد كغيرهم من الشعوب يتوزعون بين عدد من الطبقات الاجتماعية ذات المصالح المتباينة يستحيل أن تنخرط جميعها في أحزاب ماركسية واشتراكية، فالطبقة البورجوازية مثلا لا يمكن أن تنضم لأحزاب ماركسية معادية لمصالحها الطبقية، أماعن عدد هذه الأحزاب فلا ندري من أين حصل على هذه الاحصائية العجيبة التي لا تمت الى الواقع بصلة، وأغلب الظن أن الذين زودوه بهذه الاحصائية عن الأحزاب وماهيتها السياسية هم أنفسهم الذين زودوه ببقية المعلومات المتناقضة في محاضرته ..

لكن الأخطر من هذا كله والأكثر اثارة للمشاعر هو ان الزكار لا يتورع عن القاء التهم جزافا خاصة عندما يقول بان ألمانيا تمول الأحزاب الماركسية الكردية التي تستقدم بدورها الأكراد من الأناضول ليحلوا محل السريان في الجزيرة بعد أن يتم طردهم منها .

اننا نستطيع القول وبثقة تامة بان هذه المعلومات مختلقة جملة وتفصيلا وهي ليست سوى عملية تحريض ودس رخيص ضد الأكراد فألمانيا كما هو معلوم كانت حتى وقت قريب ألمانيتين الشيوعية والاتحادية الغربية الرأسمالية، والشيوعية معروفة بمواقفها السلبية تجاه الأكراد، فعندما أرادت السلطات تعريب مناطق الحدود في الجزيرة وبدأت بتطبيق الحزام العربي عام ١٩٦٦ لجأت السلطات الحاكمة وقتذاك، الى توقيف عدد كبير من الوطنيين والمناضلين الأكراد بهدف كم الأفواه واسكات الأصوات المناهضة للمشروع وقمع كل معارضة له، وعلى اثر ذلك تعرض المعتقلون لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي ما لم تشهده سوريا من قبل له مثيلا وما يتنافى مع أبسط القيم الديموقراطية وحقوق الانسان، وكانت ألمانيا الشيوعية تؤيد بقوة

موقف السلطات الحاكمة في تطبيق هذا المشروع العنصري وتذيع من اذاعاتها الرسمية بأن الحكومة (الاشتراكية) في سوريا قد اوقفت (الرجعيين والاقطاعيين) الأكراد الذين يقاومون ويعدون التحولات الاشتراكية الجارية في البلاد.

هكذا كان الموقف الرسمي والعملي لألمانيا الشيوعية، ومع ذلك ندعو الزكار الى التحقق من صحة هذا الرأي. أما ألمانيا الرأسمالية الغربية وحسب علمنا فلم تساعد يوما أحزابا ماركسية بما فيها الكردية، وكانت تتبنى موقفا سلبيا تجاه كل ما هو شيوعي، أما اذا كان لدى الزكار معلومات أكيدة تثبت عكس ما نذهب، ويطن تلك المعلومات للملأ فاننا سنعود ونعتذر له وللقراء جميعا بصدر رحب ودونما مواربة، لكننا لا نشك أبدا بأن الزكار عاجز عن تقديم أي دليل ملموس على ذلك لسبب بسيط جدا أن هذه المعلومات لا وجود لها على أرض الواقع ، وانما هي من بنات خيال بعض الفئات والأوساط التي تعودت على حبك الدسائس والمؤامرات ضد الأكراد ، هذه الأوساط التي جند الزكار نفسه ناطقا باسمها وانحدر الى هذا المستوى المعيب من التحريض ، فأثار موضوعا حساسا لا ينبغي أن يمر دون سؤال

، فهو يتهم الأحزاب الكردية بأنها تستقدم الأكراد من الأماضول الى الجزيرة ، وهو بهذا يريد أن يشبه الحركة الكردية بالحركة الصهيونية لتشويه صورتهاوتأليب الرأي العام العربي ضدها، الا اننا لانعتقد بأن أحداً من أبناء الشعب السوري يمكن أن تمر عليه مثل هذه الافتراءات لأن مثل هذا العمل يتطلب امكانات مادية كبيرة تعجز عن توفيرها دول ذات امكانات ضخمة . والأحزاب الكردية تفتقر الى الحد الأدنى من الامكانات المادية التي تمكنها حتى من القيام بدورها كأحزاب سياسية وليس غير ذلك ، اضافة الى ان هذه الأحزاب تعمل ضمن ظروف وتعقيدات لا تسمح لها بممارسة نشاطاتها السياسية في البلاد سوى في حدود ضيقة ، وبالتالي فهي غير قادرة لأن تقوم بمثل هذا العمل خارج حدود البلاد ، هذا عدا عن أن الأكراد والأحزاب الكردية ليسوا دولة قائمة بذاتها حتى يتصرفوا بالشكل الذي يصوره الزكار فيستقدموا الآلاف من الكرد من تركيا ويسكنوهم في سوريا بهذه السهولة ، وزيادة على هذا وذاك فان الجزيرة جزء من سوريا، وهي محافظة عرفت بالاستقرار واستتباب الأمن، وفيها مثل غيرها من محافظات البلاد عدة اجهزة أمنية علاوة على الادارة وغيرها

من المؤسسات والدوائر الحكومية ، ولا يخفى بأن الأجهزة الأمنية تحصي يومياكل كبيرة وصغيرة ، وتراقب التحركات السياسية وكل ما يتعلق بالأمن ، وهي تعلم في كثير من الأحيان نشاطات الأشخاص، كما لديها محفوظات عن جميع الانتماءات الحزبية والمشارب السياسية ، فكيف لا تعرف هذه الأجهزة بأمر الذين (استقدموا !) من الأماضول ! والذين كما يزعم الزكار يتجاوز الآلاف ؟ .. ثم ان هذه الأجهزة لديها الكثير من المندوبين بين صفوف هذه الأحزاب ، ولا ريب بأن هؤلاء يقدمون تقارير عن مثل هذه الأمور ، ان وجدت ، لذا فقد كان من المفروض أن يقول الزكار شيئا" يقبل به المنطق حتى يكون موضع الجدل والنقاش ، وليس هذا الذي تخيله وأراد به أن يكون حقيقة ، وأغلب الظن أنه فعل ذلك من أجل المساهمة مع جهود غيره من الأوساط الشوفينية لسد الطريق على الآراء والاقتراحات الداعية الى الغاء الاحصاء الاستثنائي الجاري في الجزيرة منذ عام ١٩٦٢ وعدم الانفتاح على الشعب الكردي بأي وجه كان .

والأمر الذي تجاهله ولم يتطرق اليه هو ان نوعا" من التغيير الديموغرافي قد حدث فعلا" في الجزيرة ، ولكن على

عكس ماذكره في هذا المجال ، ومن يحاول معرفة ماهيته يمكنه ذلك من خلال دراسة سريعة ، واجراء مقارنة بين هذا التركيب في الماضي والحاضر ، وهنا لابد ان يصل الى نتيجة عكس ماذهب اليه صاحب هذه المحاضرة ، ومؤداها ان السياسات الاستثنائية والمشاريع العنصرية التي طبقت ضد الأكراد في هذه المحافظة ادت الى ازدياد العنصر العربي عما كان عليه بالنسبة للسابق ، فقد أسكنت الدولة آلاف العائلات العربية التي استقدمت من الرقة وغيرها من محافظات الداخل في الشريط الحدودي المتاخم لتركيا طبقا لمشروع الحزام العربي السيء الصيت، ونزعت يد الفلاحين عن الأراضي التي استثمروها عشرات السنين، وبذلك ظلوا دون مورد رزق في ظل التدابير التي كانت تسمى بـ (الاشتراكية) هذا علاوة على الآلاف من العناصر العربية التي خدمت في دوائر الدولة ومؤسساتها وفي سلك التربية والتعليم والذين قدمت لهم التسهيلات والامتيازات للسكن في الجزيرة في الوقت الذي كان ممنوعا فيه على العنصر الكردي أن ينقل موطن سكنه من القرية التي يسكنها الى المدينة التابعة لها، أو من مدينة لأخرى ضمن حدود المحافظة الادارية، وكان

بواجه شتى التدابير والاجراءات القاسية والآيلة الى مضايقته من الناحية الاقتصادية لسد سبل العيش امامه وبالتالي ارغامه على الرحيل من الجزيرة ، مما أدى بالآلاف من أبناء الشعب الكردي الى الهجرة من المحافظة والتوجه الى أوربا ومحافظات الداخل سعيا" وراء لقمة العيش لعائلته وأطفاله وهذا الواقع يعرفه جميع المعنيين ولا يخفى على أحد من المسؤولين .

الأكراد والسريان

وتظهر النوايا الحقيقية للدكتور الزكار أكثر فأكثر عندما يحاول الايقاع بين الأكراد والسريان عن طريق اثارة النعرة القومية والدينية بينهما، واننا قبل أن ندحض أكذوبة اجبار السريان على الهجرة من قبل الأكراد ، نود أن نؤكد بأن السريان والأكراد تجاوزوا بخطى ثابتة تلك الحالة التي عكرت صفو علاقاتهما في المراحل الماضية ، ويعيش الأكراد والسريان اليوم سواء في سوريا أو تركيا بوئام واخاء وتترسخ العلاقات الأخوية بينهم يوما" بعد آخر ..وللحقيقة نقول بأن هذه العلاقات تحسنت بشكل ملموس في ظل قيادة الرئيس الأسد للبلاد ، ففي هذا العهد خمدت الى حد بعيد النعرات العنصرية والدينية سواء بين العرب والأكراد أو بين السريان والكرد وهكذا بين جميع

المواطنين على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية والطائفية، ويبدو أن الزكار لا زال يسير حسب المعلومات القديمة جدا، ولم يسمع أو يتلمس المستجدات على هذا الصعيد، أما اذا كان يهدف من ذلك اثارة النعرات الطائفية والقومية من جديد كما كانت في العهود السابقة، فاننا نؤكد له بأنه لا هو ولا غيره من الشوفينيين لن يفلحوا في هذا المجال، فالمواطنون في سوريا يملكون قدرا كافيا من الوعي السياسي والاجتماعي ما يؤهلهم للتمييز بين الصالح والطالح وهم على دراية تامة بخطورة مثل هذه الأفكار والآراء الضارة.

والسريان والأكراد أكثر دراية من غيرهم لأنهم عانوا في الماضي معاناة قاسية من هذه الأمراض التي تركت ذكريات مؤلمة مؤسفة امتدت لعشرات السنين، وكان حريا بالدكتور الزكار أن يساهم بدوره في تعزيز أواصر الأخوة بين المواطنين، وأن يمتنع عن اثارة مثل هذه المواضيع والأمور الحساسة التي تضر بالوحدة الوطنية التي أضحت شعارا لكل مواطن ولكل حزب وطني وديموقراطي في هذا البلد وأن يطرح ما من شأنه تجاوز السلبيات وتوطيد الوحدة الداخلية

. لقد تحدث عن مصير السريان في الجزيرة وعن التغيير الكبير الحاصل في البنية الديموغرافية والتاريخية للجزيرة بعد هجرة السريان منها وحلول الأكراد محلهم .

نود أن نقول، ونرجو أن لا يغيظه كلامنا، وهو ان العلاقات بين الأكراد والسريان جيدة وعلى ما يرام وليست هناك اشكالات من شأنها اثارة الحساسية القومية بين الطرفين، هذا ومن جهة أخرى فان الأكراد لم يكن بمقدورهم الضغط على السريان بهدف اجبارهم على الهجرة من الجزيرة، نظرا لأن وضع السريان في المرحلة التي يتحدث عنها الزكار كان أفضل بكثير من وضع الأكراد من الناحية السياسية وتعامل السلطة، ومن ناحية ثانية فان الأكراد أنفسهم تعرضوا في تلك المرحلة للاضطهاد القومي، وطبقت بحقهم مشاريع عنصرية كالحزام العربي والاحصاء الاستثنائي . واتخذت ضدهم تدابير واجراءات قاسية شملت مجالات الحياة كافة من أجل اجبارهم على الهجرة من الجزيرة، ومن يراجع كتاب السيد محمد طلب هلال : ' دراسة حول الجزيرة من النواحي السياسية والاجتماعية والقومية' يدرك مدى معاناة الأكراد من المخططات الشوفينية، ومثل هذا الوضع

كان يحول بطبيعة الحال بين الأكراد وبين ممارستهم لأي شكل من أشكال الضغط على الغير بل وحتى العيش المستقر بعيدا عن الخوف والارهاب .

نعم لقد حدثت الهجرة من الجزيرة منذ سنوات عديدة، وبلغت في السنوات الأخيرة الماضية حدا يثير القلق والمخاوف، والهجرة المعنية لم تجر بين السريان وتحت ضغط الأكراد مثلما يدعي الدكتور الزكار، وانما بين السريان والأكراد على حد سواء بل وبوتائر أعلى بين الأكراد منها بين السريان، وهذه الهجرة تعود لدوافع اقتصادية في جزئها الرئيسي والى عوامل اجتماعية وسياسية في جانب منها، وقد كتب العديد من الشخصيات والأحزاب السريانية والكردية عن هذه الهجرة والسلبيات التي تنجم عنها، وشرحت الآثار الضارة التي تتركها على الأصعدة المختلفة نظرا لأنها تشمل أهم قطاعين وهما الشباب والمثقفين، واننا بهذه المناسبة ندعو الجهات المعنية باجراء دراسة شاملة وموضوعية لمعرفة الأسباب التي تدعو المواطنين الى الهجرة من موطنهم ومن ثم وضع حد لها، وذلك بمعالجة الدوافع الكامنة وراء هذه الهجرة، وكان يفترض بالزكار أن يدعو بدوره لوقف

هذه الهجرة ومعرفة أسبابها قبل قيامه بهذا الدور التحريضي السافر الذي لا مبرر له والذي لا يليق بمكانته العلمية .

ان مما يثير السخط لدى أبناء الجزيرة على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية هي تلك المخاوف المزعومة التي يتظاهر بها الزكار على مستقبل الجزيرة جراء التغيير (الهائل) في البنية الديموغرافية والتاريخية للمنطقة، ولقد قلنا فيما سبق من هذا الرد بأن هذه المزاعم ليست في محلها، لأن الجزيرة ما زالت كما كانت منذ مئتي سنة تحتفظ بالنسبة ذاتها في تركيبها البشري والقومي، ولم يتغير فيها شيء من النواحي الديموغرافية والتاريخية ولا يوجد ما يبرر مخاوف الزكار وغيره في هذا المضمار، أما اذا كان تواجد العنصر الكردي في الجزيرة يسبب له القلق والمخاوف فهذا لا طاقة لنا به، ولا نملك من الوسائل ما نقنعه بها ونزيل عنه هذه المخاوف وما نفهمه من الدكتور الزكار، بل وما يقوله صراحة هو أن وجود العنصر الكردي بسبب التغيير في البنية الديموغرافية للجزيرة، وما تباكيه على السريان وهجرتهم الا ذريعة لتمرير آرائه العنصرية التي لم يفصح عنها بشكل واضح والتي تدعو من طرف خفي الى اتخاذ

اجراءات من شأنها تقليل نسبة الأكراد في الجزيرة ان لم يكن تهجيرهم على نطاق واسع، وذلك بتطبيق مشاريع عنصرية لتحقيق هذه الغاية .

اننا نرجو أن يعرف الجميع بأن الأكراد لم يكونوا يوما جسما غريبا على هذه الأرض بل كانوا دوما عنصرا ايجابيا في بناء الوطن يساهمون باخلاص وشرف في تقدمه وازدهاره، وهم كغيرهم من المواطنين أصحاب هذه الأرض وحماة هذا الوطن .

ان الدكتور الزكار على غرار غيره من الأوساط والعناصر الشوفينية منزعج من الوجود الكردي في الجزيرة، ولا ريب أن نزعته هذه تنسحب على الأكراد جميعا وفي المناطق الأخرى من سوريا، لكنه اختار الجزيرة في هذه المحاضرة نظرا لتوفر عوامل يمكن استخدامها ذريعة لتغطية آرائه ونزعته الشوفينية التي تشكك بالمواطن الكردي لمجرد انتمائه القومي وليس لما يبدر منه من أعمال .

ان اختلافنا مع الدكتور الزكار لا ينحصر في طروحاته وأفكاره الشوفينية وحسب، بل وكذلك في سرده لجملة من المعلومات التي لا تمت الى الحقيقة بصلة، فهو يقول مثلا بأن

الأحزاب الكردية استغلت علاقاتها بالدول الاشتراكية وأرسلت كل من معه شهادة ليعود مهندسا أو ميكانيكياحتى فوجئنا بأن الكوادر في الجزيرة غير عربية، كوادر كردية .

هكذا بكل بساطة يجعل الزكار من الدول الاشتراكية ، مزرعة للأحزاب الكردية " ترسل من تشاء حتى يعود مهندسا أو ميكانيكيا، وهنا نطالبه وغيره من أصحاب هذه المعلومات الملفقة أن يوردوا حادثة واحدة تثبت ذلك، فالدول الاشتراكية حتى تاريخ انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية كانت تتحاشى اقامة أية علاقة مع الأحزاب الكردية في سوريا، كما أنها لم تمنح الحركة الكردية أية منح دراسية بشكل رسمي، وحول هذا الموضوع نملك الخبر اليقين، وكل ما جرى هو أن الأحزاب الشيوعية كانت ترسل من بين ما ترسل بعض الطلبة الأكراد المنتسبين لهذه الأحزاب وبنسبة متساوية مع بقية المحافظات السورية، هذا علاوة على أن بعض الطلبة كانوا يحصلون بطرقهم وأساليبهم الخاصة على منح دراسية بواسطة الشراء من بعض الجهات في الدول الاشتراكية التي كانت تتاجر بالمنح الدراسية وتبيع المنحة الواحدة بآلاف الدولارات، ومثل هذه المنح لم يكن من السهل

الحصول عليها الا من قبل عدد قليل من العائلات الميسورة، وليس كما يصور الزكار، وكأن الدول الاشتراكية كانت فيما مضى " معهدا لتعليم الأكراد ".

وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى أن الدولة حصلت على الآلاف من المنح الدراسية من الدول الاشتراكية بموجب الاتفاقات العلمية والثقافية المبرمة بينها وبين سوريا، ولأسباب قومية بحتة حرم الطلبة الأكراد من هذه المنح، ولم تشملهم الجهات المعنية بها أسوة بغيرهم من طلبة البلاد، الأمر الذي كان يدفع الطلبة الأكراد الى البحث عن السبل التي تؤمن لهم منحة لاتمام دراستهم، تمشيا مع المثل العربي القائل : " الحاجة أم الاختراع ".

ان الكوادر التي يتحدث عنها الدكتور الزكار والتي لا يستسيغ وجودها، تخرجت في أكثريتها الساحقة اما من جامعات البلاد، أو أنها أكملت دراستها على حسابها الخاص في الخارج، لكنها في كل الأحوال ورغم تشكيك الزكار فانها كوادر أمينة في خدمة سوريا، معروفة بولائها الوطني واخلاصها في العمل، وليس هناك من داع للتخوف من هذه الكوادر اذ أن تاريخ سوريا

مليء بالشواهد الحية على تفاني الأكراد في سبيل الوطن وعزته وسجله يفخر بأبنائه الأكراد الذين ساهموا في رفع كلمته في جميع المراحل والأوقات، والأكراد لهم أياد ناصعة بيضاء في خدمة الاسلام والعرب، وندعو الزكار باعتباره أستاذ التاريخ أن يتذكر هذه الشواهد وأن يبتعد في ذلك عن الروح العنصرية احتراما لمادته التي يدرسها فدعنا من البطل صلاح الدين الأيوبي ودوره في الدفاع عن الاسلام والعرب، وأحمد شوقي والزهاوي والرصافي والعقاد ودورهم المرموق في الشعر والأدب العربي، وابن الأثير وابن خلكان، ودورهم في التاريخ الاسلامي والعربي، وعباس بن فرناس ومكانته في العلوم ومئات غيرهم من المفكرين والعلماء الذين كان لهم باع طويل في خدمة الأمة العربية على مر التاريخ، ولنعود الى البطلين يوسف العظمة وابراهيم هنانو ودورهما في مقارعة الاستعمار الفرنسي ودور أبناء الشعب الكردي في معارك التحرير ومساهمتهم الايجابية والبناءة في تقدم سوريا وازدهارها.

كل ذلك التراث يتنكر له الزكار وللأسف الشديد ويدير له ظهره، انما يجند نفسه لاثارة الشكوك حول الشعب الكردي

واخلاص أبنائه لهذا الوطن ويرفع شعار اضطهاد الأكراد ومحاولة زرع الحقد والكراهية ضدهم بين أوساط الرأي العام العربي عندما يشبه الأكراد بـ اسرائيل جديدة "، فقد أطلق غلاة التطرف القومي هذه التهمة على الأكراد منذ عدة عقود من الزمن، وهي لا زالت حتى الآن التهمة المفضلة لدى هؤلاء جيلا بعد آخر لاعتقادهم بأنها تثير الحساسية لدى الجماهير العربية، وتخلق لديها انطباعا سلبيا تجاه الشعب الكردي وتهيىء الأجواء والظروف الملائمة لتطبيق المشاريع العنصرية وسياسة التمييز القومي دون ضجة أو معارضة .

اننا ندعو هؤلاء وفي المقدمة منهم الدكتور الزكار أن يتخلوا عن هذه الأساليب البالية التي لم تعد تساير روح العصر أو تقنع أحدا في هذا المجتمع، فالأكراد في هذا البلد لا يوجد ما يميزهم عن غيرهم من المواطنين فهم لم يقدموا على ما من شأنه الاساءة للوطن ووحدة أرضه، وأن التشبيه المشوه الذي يقدمونه عن الشعب الكردي انما أصبح من مخلفات الماضي وبالياً، وأن افكارهم هذه سوف تكتب في زاوية مهملة ومظلمة

من صفحات التاريخ باعتبارها نموذجا للظلم والاضطهاد القومي والتخلف الفكري الذي لفظته الشعوب منذ زمن بعيد.

ويختتم الزكار في محاضرته بفقرة يصل فيها الى قمة التطرف والاستعلاء القومي لا يراعي فيها أبسط قواعد العلم والتاريخ، ويجرح في الصميم مشاعر أبناء الشعب الكردي حيث يقول: " أن أمنح ملجأ وملاذا فهذا لا يعني تغيير هوية الأرض فضلا عن ذلك ليس هناك الآن دولة أو أمة قومية كردية ولن يكون، أولا لأن الأكراد لا يشكلون وحدة أثنية ولا وحدة لغوية ولم ينشئوا قط حضارة ولا ثقافة".

بهذه العقلية الغريبة والجمود الفكري يتحدث وكأن الأكراد جماعة متسولة يجب أن نمد يدها اليه بخشوع حتى يمن عليهم بشيء من الوطنية، لكننا نؤكد له بأن هذا المنطق مرفوض، فالأكراد لم يطالبوا يوما بتغيير هوية الأرض التي هم عليها أو الانفصال بها، ذلك لأنهم كما الزكار أصحاب هذه الأرض وهذا الوطن ولا يحق لأحد أن يمن بوجودهم عليها، ونتمنى أن يفهم الزكار ومن هم على رأيه هذه الحقيقة، ويتخلوا عن هذه الأفكار السوداء التي لم تعد تجدي نفعا.

صحيح ان الأكراد ليس لهم دولة الآن، وأن بلادهم قد قسمت بين عدة دول نتيجة ظروف دولية واقليمية، والوضع الذي يعيشه الشعب الكردي اليوم ليس فريدا من نوعه في التاريخ، فالمئات من الشعوب التي استقلت وحازت على حريتها وشكلت دولهاالقومية عانت في الماضي من الاستعباد والاضطهاد القومي، ولا يخامرنا شك بأن الشعب الكردي سوف يحصل على الحرية مثلما حصل عليها غيره، وأنه كسائر شعوب الأرض له الحق في أن يتمتع بحريته ويكون شخصيته الوطنية، ولا نعتقد بأن التاريخ سيكون طوع رغبات الزكار في جعل قضية الشعب الكردي استثناء في هذا العالم، ونستميحه عذرا ان قلنا بأن عضويته في لجنة كتابة التاريخ وهويحمل هذه العقلية الشوفينية ستكون عاملا في تشويه الحقائق والأحداث، وفي الاساءة الى نقل وكتابة الوقائع التاريخية بأمانة.

فهو عندما يجزم بأن الأكراد لن يشكلوا يوما دولة، وهم ليسوا أمة أو قومية، فانه يخالف بذلك المسلمات العلمية، ويتحدى جميع علماء التاريخ والأجناس ومن ضمنهم العلماء العرب الذين كتبوا في كتبهم وأبحاثهم عن الشعب الكردي وأصله وتاريخه

الذي يمتد لأكثر من خمسة آلاف سنة في هذه المنطقة بالذات وتحديدا بين بحيرتي أورمية و وان، كما كتبوا الكثير عن أساطيله من الميديين والميتانيين، وعن ثقافته وتقاليده وفولكلوره الشعبي الغني، والزكار يعلم في قرارة نفسه دور الأكراد المشرف في نشر الاسلام وفي ترسيخ دعائمه ورد كيد الأعداء عنه، وكذلك الدول والامارات التي شكلوها في العهد الاسلامي وقبله، ورغم ذلك فهو يتجاهل هذه الحقائق الدامغة .

اننا نتمنى على المثقفين العرب أن يتجنبوا المزلق الذي هوى اليه الزكار ومن قبله غيره في شتائمهم البذيئة، فهم تارة يزعمون بأن الأكراد هم من أصل غجري وأن لغتهم عبارة عن لملمات من هنا وهناك، وتارة أخرى بأن الأكراد ليسوا أمة قومية.

ولا يكتفي الزكار بمعلوماته المدسوسة عن أكراد سوريا وانما يجعل من نفسه محاميا فاشلا بلا أجر عن تركيا وايران أيضا وهو بذلك يكشف عن هويته العنصرية وعداءه السافر للشعب الكردي وقضيته الانسانية العادلة في قوله : "... هل يمكن لايران أن تتخلى عن جزء كبير منها حتى طهران ؟ .. هل يمكن

لسوريا أن تتخلى عن جزء كبير منها حتى رستن أو حمص ؟ ...هل يمكن لتركيا أن تتخلى عن ثلثها ؟ .. هذا مستحيل وغير ممكن التصور !.

لا نظن أن أحدا ممن يملك القليل من العقل والحكمة يمكن أن يصدق الزكار فيما ذهب اليه، حتى حكام تركيا وايران الذين يعدون من خبراء صناعة الافتراء والتضليل ضد الحركة الوطنية الكردية، لأن مثل هذا الكلام مفضوح ولا ينطلي على أحد حتى غلاة الشوفينيين في تركيا وايران، ورغم ذلك فان هذه المزاعم لا ريب مفرحة جدا لحكام هذين البلدين كونها توفر عليهم الكثير من الجهد، ولو توفرت فرصة سانحة لقدموا الى صاحبها هدية ثمينة !

ان نظرية الزكار هذه جديدة في اختراع الدعاية المعادية للشعب الكردي، وهي لا تستحق سوى الازدراء، فالأكراد لم تتحقق لهم في هذين البلدين حتى الآن أبسط الحقوق القومية في مناطق كردستان رغم التضحيات الجسيمة التي قدموها، فكيف يمكن اذن أن يطالبوا بطهران أو أنقرة ؟.. وهل الأكراد جهلة بالسياسة الى الحد الذي يتصوره الزكار حتى تكون هذه مطالبهم

؟... ثم هل لدى الأكراد عوامل القوة المتفوقة حتى تكون مطالبهم بهذا المستوى ؟ ...

ان الزكار يعلم بأن الأكراد بحاجة ماسة الى الأمن في مناطقهم ومدنهم وقراهم، فهم يتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد والتمييز القومي، وتتعرض كردستان للتتريك والتعريب والتفريس، ونتيجة لذلك يتركز نضالهم بالدرجة الأساسية على حماية كيانهم وخصائصهم القومية وليس تكريد طهران وتفرة وغيرهما .

انه لمن المعيب حقا أن يناظر شخص بمستوى الدكتور الزكار بهذا الأسلوب المبتذل الذي ينم فقط عن حقد دفين لا مبرر له تجاه شعب مسالم يطالب بحريته وحقوقه القومية المشروعة وليس غير ذلك، خاصة عندما يتطوع للدفاع عن الحكام الفاشيين والرجعيين في تركيا وايران الذين يمارسون القمع والابادة الجماعية ضد الشعب الكردي دونما مراعاة لأبسط حقوق الانسان أو التزام بالمفاهيم الديموقراطية .

كانت التهم الموجهة للأكراد في المراحل الماضية هي تشكيل دولة كردية في سوريا، أو اقتطاع جزء منها والحاقه

بدولة أجنبية وكان المقصود بهذا الجزء ' منطقة الجزيرة ' وفي الحالتين لم تكن التهم تتعدى المناطق التي يسكنها الاكراد، ولكن جاء الزكار ليزيد ويضيف ويقول أن مطامع الأكراد تمتد حتى الرستن أو حمص !! طبعا" اضافة الى تشكيل الدولة الكردية .

اننا نعتقد بأن الزكار باختراعه الجديد كسب السباق على زملائه وخلانه العنصريين الذين لم يتجاسروا أن يقولوا ما قاله ولم يستطيعوا أن يصلوا الى ما وصل هو اليه من تفنن في ابتكار أساليب التضليل والتحريض .

ومن المفيد هنا التنويه بأن المطالب التي تناضل في سبيلها الأحزاب الكردية ليست كما أرادها الزكار في محاضرته، وانما تركزت خلال السنوات الثلاثين الماضية على الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية، وحتى لا يفسر الزكار هذه التعابير والكلمات عن المطالب حسب هواه أيضا، فاننا نعرض لها كما تطرحها الأحزاب الكردية المعنية، فالحقوق الثقافية والاجتماعية تعني أن يدرس الطلبة من أبناء الشعب الكردي لغتهم القومية، ويمارسوا ثقافتهم بحرية في طبع الكتب وتداولها، وكذلك الفولكلور الشعبي الكردي المتمثل بالموسيقى والتقاليد

والعادات القومية، أما الحقوق السياسية فهي تعني أن يكون للأكراد دورهم في تقرير سياسة البلاد، أي أن يتولوا حسب الكفاءة الشخصية المناصب السياسية والادارية دون تمييز، وأن يديروا شؤون المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية طبقا لنظام الادارة المحلية.

وقد تجاهل الزكار عن قصد هذه الحقيقة، ووصل بخياله الخصب حتى الرستن بل وحتى حمص، كيف ؟ولماذا ؟، لا أحد من الأكراد ومن العرب أيضا يدري سواه وقلة قليلة ممن يعتقدون بأنه كلما ضخم المرء التهمة الموجهة الى الكرد كلما كان رد الفعل ضدهم أشد وأقوى، اهتداء بالشوفينيين الذين كان لهم دور بارز في صياغة مشاريع عنصرية وتطبيق سياسة الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي الذي ما زال يعاني منذ أكثر من ثلاثة عقود الأمرين جراء السياسات والمشاريع العنصرية التي طبقت بحقه.

لكننا نبشر الدكتور الزكار والجيل الجديد من السادة أصحاب الفكر الشوفيني بأنهم تأخروا جدا عن ركب العصر. وأن

آراءهم وأفكارهم باتت نموذجا سيئا للتعامل بين البشر سواء على صعيد سوريا أو العالم .

كلمة ختامية

كانت المسألة القومية وما زالت احدى أعقد المسائل التي تواجه المجتمعات البشرية وكانت ولا زالت سببا مباشرا أو غير مباشر للعديد من الحروب بين الدول على مر التاريخ، والكثير من الثورات والانتفاضات الشعبية من أجل الحصول على الحقوق القومية، وكان طبيعيا أن تعاني البلدان المتعددة القوميات أكثر من غيرها في هذا المجال في جميع القارات، فقد شهدت أوربا في عصر النهضة القومية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد في السنوات من ١٨٣٠ - ١٨٤٨ اضطرابات شديدة أودت بحياة أعداد كبيرة من الناس وكلفت البلدان المعنية أموالا طائلة أثقلت اقتصادها الوطني، وفي قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط حدثت اضطرابات وثورات كثيرة في النصف الأول من القرن العشرين ضد المستعمرين الذين استبدوا بشعوبها زمنا من الزمن، وهكذا كان الحال بالنسبة لأمريكا الجنوبية، وقارة افريقيا في منتصف القرن العشرين .

بعد قيام ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ في روسيا القيصرية التي كانت تستعمر عشرات القوميات الكبيرة والصغيرة، وطرح مبدأ حق تقرير المصير للشعوب بما في ذلك تشكيل الدولة القومية لكل شعب من بينها الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار الروسي، استبشرت شعوب الأرض قاطبة، خاصة التي كانت تعاني من الهيمنة الأجنبية بأن هذه الثورة ستكون دعما وسندا لنضال الشعوب الضعيفة ومفتاح الحل لجميع المسائل القومية الناجمة عن سيطرة القومية الكبيرة، وفي المراحل الأولى من قيام الاتحاد السوفياتي السابق وتشكيل المعسكر الشرقي، بعد الحرب العالمية الثانية خطت الكتلة الاشتراكية خطوات واسعة نحو تعزيز دورها ومكانتها في جميع أنحاء المعمورة، الأمر الذي أدى الى ازدياد نفوذ الاتحاد السوفيتي (السابق) وجعله منافسا قويا لدول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت هذه المنافسة على الصعيد الدولي الى ما سمي بالحرب الباردة بين المعسكرين المتصارعين، هذه الحرب التي تركت آثارا سلبية على العديد من المسائل التي تهم مستقبل الشعوب والبشرية جمعاء، فقد أضحت الديموقراطية وحقوق الانسان في تلك

المرحلة سلعة رخيصة، ومجرد شعارات وهمية لا قيمة لها على أرض الواقع، يستغله كل طرف من أجل تثبيت وتعزيز نفوذه واضعاف مواقف خصمه.

وكانت الأنظمة والحكومات الفاشية والدكتاتورية تمارس وبدعم من أحد المعسكرين شتى أنواع الظلم والاضطهاد القومي والاجتماعي، ورغم انتهاكها الفظ والسافر هذا لحقوق الانسان الأساسية، فان كلاهما كان يصم آذانه، ويلتزم الصمت المطبق ازاء الجرائم البشعة التي ترتكبها الحكومات الموالية لهما ضد شعوبها والقوميات الأخرى، وفي ظل هذا الوضع الشاذ الساند في العالم آنذاك تعرض عشرات الألوف من الديموقراطيين والتقدميين الى القمع والتنكيل، أو سيقوا الى ساحات الاعدام والتصفيات الجسدية، وهكذا جرى التعامل مع المسائل القومية ووفق منظور ينسجم مع المصالح الاقتصادية والسياسية بعيدا عن المبادىء الديموقراطية أوالاشتراكية التي ينادي بها كل منهما، وعانت الشعوب والقوميات المغلوبة على أمرها الأمرين على أيدي الأنظمة الشوفينية والفاشية جراء ذلك .

والشعب الكردي هو لحد الأمثلة الحية على هذا الواقع، فقد تعرض في ايران وتركيا والعراق لسياسات عنصرية وأساليب وحشية تقشعر لها الأبدان، حيث دفن الآلاف وهم أحياء من أبناء الشعب الكردي في البلدان المذكورة، ولاقى عشرات الألوف حتفهم في السجون والمعتقلات وفي عمليات الابادة الجماعية للشيوخ والأطفال والنساء، وكانت مدينة حلبجة التي أبيدت بالسلاح الكيميائي في عام ١٩٨٨ في كردستان العراق خير شاهد على ذلك، كما نفذت في البلدان المعنية عمليات واسعة من أجل تغيير المعالم القومية في كردستان وتم تهجير مئات الألوف من أبناء كردستان في هذه الأجزاء الى مناطق أخرى بغية التغيير الديموغرافي للسكان وظلت هذه السياسة تتبع من قبل الحكومات والأنظمة الشوفينية في هذه الدول، دون اعطاء أي اعتبار لحقوق الانسان والشرائع والقوانين الدولية، وعلى مرأى ومسمع الدول العظمى التي لم تحرك ساكنا تجاه هذه الجرائم .

وفي سوريا تعرض الشعب الكردي لحملة شوفينية قاسية منذ أواخر الخمسينات وحتى أوائل السبعينات استهدفت كيانه القومي وصهره قسرا في البوتقة العربية، ولتحقيق هذه الغاية

طبق مشروع الاحصاء الاستثنائي عام ١٩٦٢ الذى جرد بموجبه أكثر من مئة وعشرين ألف مواطن كردي من الجنسية السورية، ثم نفذ عام ١٩٦٦ مشروع الحزام العربي الذي تم بموجبه نزع يد الفلاحين الكرد من الأرض، ثم طبقت سياسة استثنائية تجاه الأكراد تقوم على التمييز والاضطهاد القومي في مجالات الحياة المختلفة .

ورغم ذلك كله فقد حافظ الشعب الكردي على شخصيته وخصائصه القومية ولم تنل منه تلك الممارسات الغاشمة التي جلبت الحرمان والفقر للشعب الكردي، وعرقلت وتيرة التطور الثقافي والصحي والاجتماعي في هذه البلدان، وحملت اقتصادها الوطني أعباء مكلفة أثقلت كاهل مواطنيها .

الا أنه بمرور الزمن تراجع الاتحاد السوفياتي وبرزت من خلال الممارسة العملية ثغرات في هيكله من بينها " مسألةالشعوب والقوميات " الموجودة ضمن الدولة السوفياتية والتي لم تعالج بشكل عملي وعلمي صحيح، مما أدى في النهاية الى انهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الاشتراكية في أوربا، وعلى اثرها طرحت المسألة القومية من جديد في المعسكر الإشتراكي وحدثت

اضطرابات وحروب أهلية وقومية بين صفوف هذا المعسكر وكانت الحصيلة النهائية لتلك الأحداث قيام عدد من الدول الجديدة على أنقاض الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا .

ان التجربة التاريخية للشعوب قديما وحديثا برهنت بوضوح لا لبس فيه على أن سياسة القمع والقوة مهما بلغت من القسوة والحدة لن تستطيع قهر ارادة الشعوب من أجل الحصول على الحقوق القومية، وأن سياسة الدمج والصهر القومي لا ولن تفلح في تحقيق أهدافها في القضاء على الكيان القومي لشعب ما .. كما أثبتت الأحداث بأن البلدان المتعددة القوميات لا يمكن ان تنعم بالاستقرار السياسي والطمأنينة ما لم تحل المسألة القومية فيها على أسس ديموقراطية عادلة تقوم على حرية الاختيار والمنفعة المشتركة، هذا اضافة الى أن " حقوق الانسان " قد أضحت السمة البارزة لعصرنا الراهن وهي تتجلى في انهاء الظلم القومي وازالة التمييز القائم بين بني البشر على أساس الدين أو اللون أو العرق

المصادر

١- ابن شداد - عزالدين بن علي بن ابراهيم - الأعلاق الخطيرة في ذكرى أمراء الشام والجزيرة ١٢٨٥ م .

٢- أحمد شريف ماردينى - محافظة الحسكة - ١٩٨٦ .

٣- أحمد وصفي زكريا - عشائر الشام - ١٩٤٧ .

٤- أدمون غريب - القضية الكردية - ١٩٧٣ .

٥- اسكندر داوود - الجزيرة السورية - ١٩٥٩ .

٦- آلوسي زادة - نشوء الشمول في السفر الى استانبول - ١٢٩٣ -هجرى . ١٨٧٥ م .

٧- المعلومات - نشرة دورية يصدرها مركز المعلومات - بيروت ١٩٩٤

٨- أنور عسكر الشمري - قبيلة طي - ١٩٩٣ .

٩- بروك - سكان العالم - ١٩٨٣ .

١٠- بيير روندو - أكراد سوريا ١٩٣٧ .

١١- زبير سلطان - القضية الكردية ١٩٩٥ .

١٢- صبحي عبد الرحمن - كاليفورنيا الشرق (الجزيرة) ١٩٥٤

١٣- محمد أمين زكي - الدول والامارات الكردية - ١٩٣٧

١٤- شاكر خصباك - الأكراد .

١٥- مجلة الحوار - العددان ٥ - ٦ ١٩٩٤ .

١٦- منذر الموصلي - الحياة السياسية والحزبية في كردستان - ١٩٩٠ .

١٧- ميخائيل زاباروف - الحروب الصليبية في الشرق - ١٩٨٦

١٨- مير البصري - أعلام الكرد .

١٩- نيو باي . ن . هـ . صلاح الدين وعصره - ١٩٩٣

٢٠ - جميل كنه البحري - نبذة عن المظالم الافرنسية بالجزيرة والفرات ، ١٩٦٧ .